

الحدود في عالم يتجه نحو العولمة

أنسي باسي

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

إن الحدود المعاصرة ليست مجرد خطوط على الخرائط ، أو معطيات غير إشكالية للحياة السياسية ، حيث تنتهي ولاية قضائية أو سلطة سياسية وتبدأ أخرى ؛ بل إنها تشكل عنصراً أساسياً لفهم الحياة السياسية . إن دراسة مبررات الحدود تثير أسئلة حاسمة ، وكثيراً ما تكون درامية ، تتعلق بالمواطنة ، والهوية ، والولاء السياسي ، والاستبعاد ، والإدماج ، وغايات الدولة . (م. أندرسون، 1996:) .

كانت **الحدود الدولية** منذ فترة طويلة من بين أهم موضوعات البحث في الجغرافيا السياسية والثقافية . فقد تم فهمها كونها **عناصر مادية في المشهد الثقافي** ، ونظر إليها كونها خطوطاً تميز "هياكل القوة" والدول ذات السيادة ، وتوفر فرصاً للتعاون والخلاف . ومع ذلك ، فإن الحدود أكثر بكثير من مجرد علامات "حدود السيادة" (بريسكوت، 1987: 80) . خلال تسعينيات القرن العشرين ، أصبحت الحدود والتخوم كلمات رئيسية في العلوم الاجتماعية والدراسات الثقافية مع تغير العالم من حولنا . لقد تحدى الباحثون أفكار الحدود الثابتة والهويات والحقيقة والقوة وبدلاً من ذلك أكدوا على الطبيعة المجزأة وغير الدائمة للحدود . في هذا الوضع ، تُفهم الحدود والتخوم بشكل متزايد على أنها **"مناطق اختلاط ومزج وتشويش وتهجين"** حيث تتجمع الأبعاد المادية والرمزية وعلاقات القوة . (Bhabha 1996 ، Thrift؛1994)

هناك العديد من الأسباب وراء الاهتمام الحالي بالحدود :

أولاً، أدى سقوط جدار برلين وتلاشي صراع القوى العظمى إلى فقدان "الشرق" و"الغرب" لـ "الآخرين" الذين استخدموا في بناء الممارسات الجيوسياسية وصور التهديد . و

ثانياً، أظهرت إعادة التعريف العنيفة للهويات الإقليمية والعرقية في مختلف أنحاء العالم العنف المستمر والدور المتنازع عليه الذي ما تزال الحدود تلعبه في حياة العديد من شعوب العالم . و

ثالثاً، أدت عملية العولمة والتدفقات غير المسبوقة لرأس المال والسلع والأفكار في مختلف أنحاء العالم اليوم إلى إضفاء طابع إشكالي على مفاهيمنا الحاكمة للحدود والسيادة . و

أخيراً، كشفت المخاطر البيئية عن مدى نفاذية حدود الدولة . وتتكشف هذه الديناميكيات بطرق مختلفة في أماكن مختلفة .

ففي مدينتي أولو في شمال فنلندا ، تتسم الجغرافيات الثقافية للحدود بديناميكية شديدة حيث تقع أولو على الساحل الغربي لفنلندا ، وتبعد حوالي 130 كيلومتراً عن الحدود الفنلندية السويدية ، وأكثر من 250 كيلومتراً عن الحدود الفنلندية الروسية . كانت الحدود الفنلندية مع روسيا مفتوحة وغير مهمة عملياً لعقود من الزمن ، وأصبحت أكثر أهمية عندما انضمت كل من فنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي . كانت الحدود الفنلندية مع روسيا حاسمة بالنسبة لسرديات الهوية الوطنية الفنلندية منذ القرن التاسع عشر وممارسات السياسة الخارجية منذ ان نالت فنلندا استقلالها في عام 1917.

كانت خاضعة لسيطرة صارمة خلال سنوات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي : حيث تم تحديد جميع أشكال التفاعل عبر الحدود بشكل أساسي على مستوى الدولتين (باسي، 1996). تم إنشاء منطقة حدودية بعرض عدة كيلومترات على جانبي خط الحدود بعد الحرب العالمية الثانية . على الجانب الفنلندي ، كان الناس بحاجة إلى إذن للتحرك في المنطقة ، الذي يتم إصداره للمواطنين الفنلنديين من قبل مفرزة حرس الحدود الفنلندية وللأجانب من قبل شرطة الأمن . ظلت المنطقة السوفييتية فارغة تقريباً . بعد انهيار الانقسام بين الغرب والشرق ، أصبحت أساليب التفاعل أكثر تنوعاً . والآن ، تعمل جهات فاعلة أخرى ، مثل البلديات والشركات ، على تشكيل الجغرافيا الثقافية اليومية حيث إن الحدود بين فنلندا وأولو تشكل جزءاً من الحدود ، وتكمل سلطة الدولة . وقد زاد عدد نقاط العبور بشكل كبير ، حيث بلغ الآن أكثر من 20 نقطة . ومع ذلك ، لم تختف الحدود وما تزال خاضعة للسيطرة ، ولكن الآن بطرق أقل حصرية ، مما يعكس المعاني المتغيرة للحدود والإقليمية .

وعلاوة على ذلك ، فهي ليست حدوداً بين دولة ودولة فحسب ، بل إنها أيضاً الحدود الوحيدة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا ، و واحدة من أعمق الانقسامات في العالم فيما يتعلق بمستويات المعيشة في الدول المعنية . قد لا يعرف معظم الأشخاص خارج فنلندا أن أولو هي واحدة من القواعد المركزية لتشغيل شركة نوكيا ، وهي شركة تصنيع فنلندية تقليدية ، أصبحت بسرعة الاسم الأكثر أهمية في سوق الهواتف المحمولة . يحتفل شعارها "نوكيا - تربط الناس" بالعكس من الحدود والحدود . إن شركة نوكيا ، التي تمتلك مراكز للبحث والتطوير في 15 دولة في أربع قارات ، وتبيع منتجاتها في 130 دولة ، ويمتلك الأجانب أكثر من 90% من أسهمها ، أصبحت شركة عالمية تجاوزت حدود الدولة القومية على ما يبدو .

ومع صعود شركة نوكيا وغيرها من الشركات التكنولوجية العالية ، أصبحت مدينة أولو مدينة دولية بشكل متزايد ، ويرجع هذا جزئياً إلى الروابط بين هذه الشركات والجامعة ، وكلاهما يجتذب المتعلمين إلى المدينة ، وكثير منهم يعبرون الحدود بين الدول والثقافات والأدوار الاجتماعية . والمدينة هي مركز مقاطعة أوستروبوثنيا الشمالية ، وهذا يعني أن قدرأ كبيراً من عملية صنع القرار الإقليمي في سياق الاتحاد الأوروبي يقع هناك ، متجاوزاً الحدود الوطنية مرة أخرى . ويبدو أن هذا التناسب بين موقع أولو خلال تسعينيات القرن العشرين يوضح الوظائف المتغيرة للحدود السياسية في عالم الشبكات العالمي .

إن هذا المفهوم يبدو ، ظاهرياً على الأقل ، وكأنه يدعم الحجج التي تزعم اختفاء الحدود والدول القومية في عالم يتسم بشبكات بشرية ، وشركات عابرة للحدود الوطنية ، ومستويات حكم فوق الدولة (أوماي، 1995). ومع ذلك ، فقد تم الاحتفال باختفاء الحدود في الشعارات الجذابة للشركات العابرة للحدود الوطنية أكثر من إدراكها في الممارسة العملية . إن الحدود عبارة عن عمليات كثيفة ومتعددة الطبقات ، ولا تستمد معانيها من القوى الاقتصادية (أو الشعارات!) فحسب ، بل وأيضاً من التواريخ والثقافات المتراكمة للكيانات السياسية التي ما تزال حية إلى حد كبير: الدول .

تتكون الخريطة السياسية العالمية من ما يقرب من 200 دولة مختلفة . وبينها مئات الحدود ، بعضها مفتوح وسلمي ، وبعضها مغلق وملئ بالديناميت السياسي . إن كل هذه الحدود من صنع البشر ، والعديد منها يحمل قصصاً متنازعةً عليها عن الهوية ، والنضال ، والرغبة ، والتاريخ ، والتي تتجسد في وجودها (كيريبي، 1996). وكما توضح الحدود الفنلندية السويدية والفنلندية الروسية ، فإن الحدود المختلفة للدولة نفسها قد تحمل سرديات متباينة ومرتبطة بالتاريخ عن الهوية . وقد تختلف هذه السرديات ومعانيها اليومية أيضاً في الوعي الاجتماعي المكاني لأجيال مختلفة أو تلك التي تكيفت مع عالم نوكيا اليوتوبي للتواصل السعيد - والتي تعيش في السياق الإقليمي نفسه (باسي، 1996) .

في هذا الفصل سوف نتناول الأدوار المتغيرة والمتنازع عليها للحدود السياسية في تشكيل الهويات والأقاليم في الحياة اليومية . إن المنظور التاريخي يساعدنا على فهم كيف أصبحت الحدود جزءاً من الممارسات المادية والأيدولوجيات والروايات التي من خلالها يتم تشكيل الجماعات الإقليمية وهوياتها . إن الحجة المركزية في الفصل هي **أن الحدود هي عمليات ثقافية ديناميكية** . إنها أكثر من مجرد "خطوط على الخريطة" : إنها ترتبط ارتباطاً حاسماً بالهوية ، والعمل ، والتنقل ، والقوة التي نحتاج إلى فهمها إذا كنا نريد أن نفهم التغيرات المكانية في عالمنا العولمي . إن الحدود ليست ، كما تصورها الجغرافيا السياسية التقليدية ذات يوم ، خطوطاً محايدة وحدوداً مطلقة للسيادة . إنها أكثر تعقيداً وإثارة للاهتمام .

سوف نبدأ بدراسة موجزة لبناء إقليمية الدولة وحدودها . وبما أن الخطابات الجغرافية كانت حاسمة في هذه العملية ، فسوف نتتبع اختراع لغة حدودية محددة لفك رموز المكانيات التي تتسم بها هذه اللغة . وعادة ما يُنظر إلى الهوية والحدود على أنهما وجهان لعملة واحدة ، ولكن غالباً ما يُنظر إلى الحدود المادية والرمزية على أنها مكونات حصرية للهوية (كونفيرسي، 1995؛ هول، 1996) . وبالتالي ، فإن الروابط بين الدولة والأمة والهوية لا بد أن تُناقش لإظهار كيف تصبح حدود الدولة - كونها رموزاً ومؤسسات مكانية محددة - جزءاً من ممارسات وخطابات الحياة اليومية . ثم سنناقش التفسيرات المتنازع عليها لتأثيرات العولمة على الحدود ، وسنتناول بإيجاز في الخاتمة التحديات التي تواجه دراسات الحدود كونها جغرافيات ثقافية اليوم.

الدول والحدود والفخ الإقليمي

بما أن الحدود من صنع الثقافات البشرية ، فإنها كيانات سياسية . وينطوي خلقها على اختيارات بين رؤى متنافسة حول كيفية تقسيم الفضاء . وهي تعبر عن **علاقات القوة** لأنها تنظم وتشكل العلاقات الاجتماعية للشعوب المتأثرة بها . وهي تنطوي على سياسات ترسيم الحدود ، وسياسات التمثيل ، وسياسات الهوية ، أي أنها تبقى الأشياء منفصلة عن بعضها البعض ، وتُمثل معانيها بطرق محددة ، وتسمح ببعض أشكال التعبير عن الهوية بينما تحجب أشكالاً أخرى .

ورغم أننا لا نفكر في هذا الأمر دائماً ، فإننا نعيش حياتنا اليومية في شبكة معقدة من الممارسات الاجتماعية والمكانية التي تشترطها حقيقة مفادها **أن الخريطة السياسية العالمية مقسمة إلى دول** . وعلى الرغم من قرون من التنقلات البشرية عبر الكوكب والاختلاط الثقافي والتهجين ، فإن الصلة بين الدول والإقليمية والسيادة كانت مهيمنة إلى الحد الذي جعل من المستحيل تقريباً تجنب ما يسميه أجنو (1998) **"الفخ الإقليمي"** . ويشير هذا المفهوم إلى طريقة تفكير وتصرف تتميز بثلاث سمات مميزة . أولاً ، تتطلب سيادة الدولة الحديثة وأمنها وحياتها السياسية مساحات إقليمية محددة بوضوح . ثانياً ، يوجد تعارض أساسي بين الشؤون الداخلية والخارجية . ثالثاً ، تعمل الدولة الإقليمية كـ "حاوية" جغرافية للمجتمع الحديث ، أي أن حدود الدولة هي حدود العمليات السياسية والاجتماعية . وبالتالي ، **يفهم العالم على أنه يتكون من أراضٍ محدودة وحصرية لها هويتها الخاصة** .

إن هذه الافتراضات تبدو بسيطة نسبياً ، ولكنها قوية للغاية لأنها ترسبت في كل من الممارسة المادية والأيدولوجيات . ومن خلال التشريع ووسائل الإعلام ونظام التعليم الوطني ، تتحول هذه الافتراضات عادةً إلى قوى تتحول من خلالها إقليمية الدولة وحدودها إلى مكونات مسلم بها للنظام الاجتماعي والخبرة اليومية (باسي، 1996؛ رادكليف وويستود، 1996) . إن **الفخ الإقليمي** يخفي فعلياً حقيقة مفادها أن الهويات الجماعية لا تتولد بشكل طبيعي ولكنها تنتج جزئياً من خلال بناء أشكال مختلفة من الإقصاء والإدماج ، أي من خلال

تحديد من "نحن"، ومن ينتمي "إلينا" ومن يجب استبعاده لأنه "مختلف". إن أحد العناصر المهمة في تطبيق الفخ الإقليمي هو السرد المقبول على نطاق واسع لتطور النظام الدولي للدول .

تفترض هذه الرواية أن نظام الدولة الحديثة بدأ في أوروبا في القرن السادس عشر بتدوين عالم من الدول ذات السيادة الاسمية في معاهدة وستفاليا عام 1648. منتصرًا على المنظمات والرؤى البديلة للفضاء السياسي العالمي ، مثل عالم مسيحي موحد أو إمبراطورية عالمية تهيمن عليها سلالة قوية ، تطور نظام الدولة الحديثة ببطء ليصبح نظامًا حول مبدأ "السيادة الوطنية" الشعبية . وفقًا لعقيدة القومية التي انتشرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، كان من المفترض أن شعوب العالم المتنوعة تتكون من دول مختلفة وأن أقوى هذه الدول وأكثرها تنظيمًا تسيطر على دولها الخاصة ، والتي أطلقوا عليها "الدول القومية" .

لقد تم تصدير نموذج الدولة القومية هذا للنظام بين الدول من قبل أوروبا إلى بقية العالم من خلال الاستعمار ثم إنهاء الاستعمار (ينظر م. أندرسون، 1996؛ جينز، 1987؛ ماكلولين، 2001؛ سميث، 1991). وقد صور المحلل المعروف للقومية ، إرنست جيلنر، **قوة الدولة الحديثة** على النحو الآتي : [لنتأمل] تاريخ المبدأ القومي ؛ أو لنتأمل خريطتين إثنوغرافيتين ، إحداهما رسمت قبل عصر القومية ، والأخرى بعد أن أنجز مبدأ القومية الكثير من عمله . تشبه الخريطة الأولى لوحة رسمها كوكوشكا . إن الفوضى التي أحدثتها النقاط المتنوعة من الألوان تجعل من المستحيل تمييز نمط واضح بأي تفاصيل ، على الرغم من أن الصورة ككل تحتوي على نمط .

إن التنوع والتعددية والتعقيد الكبيرين يميزان كل الأجزاء المتميزة من الكل... انظر الآن بدلاً من ذلك إلى الخريطة الإثنوغرافية والسياسية لمنطقة من العالم الحديث . إنها لا تشبه كوكوشكا ، بل تشبه موديليانى . هناك القليل جدًا من التظليل ؛ الأسطح المسطحة الأنيقة منفصلة بوضوح عن بعضها البعض ، ومن الواضح عمومًا أين تبدأ إحداها وتنتهي الأخرى ، وهناك القليل من الغموض أو التداخل ، إن وجد .

بالانتقال من الخريطة إلى الواقع المرسوم ، نرى أن جزءًا كبيرًا من السلطة السياسية قد تركز في أيدي نوع واحد من المؤسسات ، وهي دولة كبيرة إلى حد معقول ومركزة جيدًا . بشكل عام ، ترأس كل دولة من هذه الدول ، وتحافظ على ، وتتماهى مع نوع واحد من الثقافة ، وأسلوب واحد من الاتصال ، يسود داخل حدودها . (1983: 139-140) لم يكن هناك عالم خالص من الجهات الفاعلة في الدولة القومية الحصرية في وستفاليا ، لأن الدول كانت دائمًا تتقاسم قوتها مع دول ومنظمات أخرى (أجنو وكوربريدج، 1995).

النظام الإقليمي الذي أنشأه النظام بين الدول هو دائمًا في تحول دائم . وبالتالي فإن عدد الدول والحدود قد زاد باستمرار في أعقاب عمليات الانفصال والتوحيد وإنهاء الاستعمار . وفي حين كان هناك حوالي 50 دولة في عام 1900، فإن ما يقرب من 200 دولة حاليًا مرتبطة ببعضها البعض بأكثر من 300 حدود برية لها تاريخ فريد وعنيف في كثير من الأحيان . وعلى نحو مماثل ، زاد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية بشكل هائل منذ الحرب العالمية الثانية . كما تغيرت أدوار الدول وقوتها النسبية في النظام العالمي للدول وأفكار السيادة بشكل دائم (مورفي، 1996) . إن بعض "الدول الصغيرة" ، مثل سنغافورة ، أو موناكو ، أو جزر البهاما ، تشكل عقدًا مهمة في اقتصاد الشبكة العولمية حتى وإن كانت تفتقر إلى البنية التحتية المؤسسية والأيدولوجية للدولة الحديثة (نيرن، 1998). وفي الوقت نفسه ، لا تملك سوى قلة من الدول القدرة على مراقبة أراضي جميع الدول الأخرى باستخدام أنظمتها التابعة . وباختصار، **فإن الدول ليست متساوية في سيادتها، وحدودها لها معاني ووظائف مختلفة للغاية** .

القوة الجغرافية :

التنشئة الاجتماعية الوطنية وإسناد المعنى إلى الحدود

تتمتع الدولة الحديثة باحتكار القوة والعنف ، اللذين تستخدمهما في بناء وصيانة الفخ الإقليمي . ولا تمتلك الدولة القوة السلبية لقمع أولئك الذين يتحدون قوتها داخل حدودها فحسب ، بل تمتلك أيضاً "القوة الإيجابية" لـ "تمدين" وتأهيل سكانها من خلال هياكلها التعليمية وأنظمة الاتصال الخاصة بها . ويتم إعادة إنتاج "الفخ الإقليمي" كونه جغرافية ثقافية عميقة للحياة اليومية ، لأنه مخفي في العديد من المؤسسات والممارسات القائمة على الدولة والتي تنتج وتعيد إنتاج الحدود الرمزية للإقليم . ومن خلال التعليم ، ووسائل الإعلام ، والمؤسسات الثقافية للمجتمع المدني ، تتم التنشئة الاجتماعية الوطنية ، وهي العملية التي من خلالها يستوعب الناس الجغرافيات الثقافية الجماعية للهوية والانقسام .

وقد ركزت الأبحاث الجغرافية الأخيرة على العملية التي من خلالها يتم بناء وتجديد التمثيلات الوطنية المجسمة والمُجسَّسة من قبل النخب عبر مؤسسات الدول . في فنلندا ، على سبيل المثال ، استُخدمت الحدود مع روسيا في كتب الجغرافيا المدرسية منذ القرن التاسع عشر كوسيلة لتمثيل روسيا كونها الآخر الوطني ، والتهديد القادم من الشرق والذي يجب مقاومته . وقد أعقبت تغييرات هذه التمثيلات تحولات في المساحات والظروف الجيوسياسية الأوسع (باسي، 1996). وتوضح أهمية الحدود في بناء الهوية الوطنية أيضاً في دراسة حول عملية بناء الأمة في الإكوادور (رادكليف وويستود، 1996). وكان إنتاج المعرفة مهماً بشكل خاص في حوكمة نظام الدولة وفي خلق أهمية الإقليم .

تعود أصول العديد من التخصصات الأكاديمية إلى المصالح العملية للدولة في تسجيل الأراضي بمحتوى وتاريخ ومعنى (كريشنا، 1994؛ ووكر، 1993). كان تأسيس الجغرافيا في نهاية القرن التاسع عشر مظهراً من مظاهر صعود الإيديولوجية الحداثية والدولة القومية الشاملة . وكانت الدوافع الرئيسية وراء تأسيسها هي القومية والاستعمار ، مما يدل على أن الجغرافيا هي شكل من أشكال القوة / المعرفة نفسها (Ó Tuathail 1996) ، وصف مورفي (1996) وجهة النظر حول السيادة التي سيطرت على نهاية القرن التاسع عشر بأنها فوضوية .

نشأت هذه النظرة من التقارب بين الإيجابية الصاعدة والقومية والفكر السياسي الدارويني ورفعت هذه الأنماط من التفكير المثل الإقليمي للسيادة إلى آفاق جديدة . أدى بناء دول قومية قوية وتنافسية إلى السيطرة على أراضي محدودة . إن الحدود السياسية هي دائماً تعبيرات عن القوة الجغرافية ، واستخدام المعرفة الجغرافية في حكم وإدارة الأقاليم . (Ó Tuathail, 1996) وقد تم استغلال الجغرافيين وأفكارهم عن الحدود في العديد من الدول من قبل النخب التي تمتلك السلطة ، سواء في ترسيم الحدود الملموسة أو بطرق أكثر تجريداً في خلق رؤى وهويات جيوسياسية . إن المعرفة الجغرافية (والتاريخية) التي تستخدم في إعطاء أسماء وحدود للأقاليم تلعب دوراً أساسياً في ترسيم الأقاليم والسيطرة عليها . فلا عجب إذن أن تصبح "الحدود" على الفور واحدة من الفئات الرئيسية في الجغرافيا السياسية .

لقد أثر ما يسمى "بأبي الجغرافيا السياسية" ، فريدريك راتزل ، بشكل كبير على التفكير في الحدود بفكرته التي مفادها أن الدول كائنات حية وأن حدود الدولة هي أعضاؤها الطرفية التي يمكن وينبغي أن تتوسع مع نمو الدول الأقوى على حساب الدول الضعيفة . إن أفكار راتزل كانت أكثر من مجرد إقرار بأن الحدود ليست ثابتة أبداً ، بل كانت مبررات للإمبريالية والمغامرات التي تقوم بها الدولة . ففي تفكيره العضوي تحاول كل الدول الديناميكية توسيع نطاقها وامتدادها المكاني . وكانت العديد من الأفكار التي دافع عنها راتزل ذات أهمية بالفعل . وكان المفهوم الفرنسي "الحدود الطبيعية" مؤثراً بشكل خاص ، والذي ينص على أن لكل دولة

"حدوداً طبيعية" ينبغي لها أن تسعى إلى تحقيقها حتى تحصل عليها . وكما قد نتوقع ، كانت الدول المتجاورة تتجادل حول مكان وجود "حدودها الطبيعية" - وهو الخلاف الذي قوض فكرة وجود "حدود طبيعية" حقاً! ومع ذلك ، كانت هذه الفكرة مؤثرة بشكل خاص في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . في أغلب الحالات ، استُخدمت الحجج التاريخية لتبرير "الحدود الطبيعية للدولة" ، على الرغم من أن الحجج كانت تستحضر في كثير من الأحيان سلطة أعلى مثل الله أو القانون الطبيعي من أجل تبرير ادعاءات معينة (بوندرز، 1954). وكان يُنظر إلى الحدود الطبيعية كونها الحدود الحقيقية الوحيدة لأنها نشأت من الطبيعة - سواء أكانت منحة من الله أم لا. وكانت الحدود التي رسمها الناس تُعد تعسفية . ومع ذلك ، لم يتم الاعتراف بتعسفية حتى الحدود الطبيعية "الواضحة" . بعد كل شيء ، يمكن النظر إلى الجبال كونها "مجتمعات طبيعية" ، والأنهر كونها مناطق متصلة عضوياً ، والبحار كونها طرقاً سريعة للنقل وليس كونها "حدوداً طبيعية" .

وقد أولى الجغرافيون السياسيون اهتماماً متزايداً للمعاني المرتبطة بمظاهر الحدود منذ تسعينيات القرن العشرين (روملي ومينغي، 1991) . كما أصبحوا مهتمين بعمليات الإدماج والاستبعاد : كيف تُستخدم الحدود في بناء المجتمعات والهويات الإقليمية وتمثيلات "نحن" والآخر في "تطهير الفضاء" ، أي في بناء صور للمجموعات الإقليمية المتجانسة ثقافياً (سيبلي، 1995) . وقد تمت دراسة البناء الاجتماعي والخطابي للحدود عادةً على نطاق وطني أو دون وطني (فلاح ونيومان، 1995؛ باسي، 1996؛ رادكليف وويستود، 1996)، في حين تم تحليل المعارضات الجيوسياسية على نطاقات مكانية أكبر (نيومان، 1999؛ أوتوثايل، 1996). وقد أظهرت هذه الدراسات أن تطهير الفضاء ، ورفض الاختلاف ، وتأمين الحدود والرموز للحفاظ على التضامن في المجتمعات الاجتماعية ، تُستخدم في استبعاد وإدماج التجمعات الاجتماعية على كافة المقاييس المكانية ، بدءاً من أراضي العصابات المحلية في المدن الكبرى إلى الدول والفضاءات الجيوسياسية العالمية (نيومان وباسي، 1998).

الحدود والأمة :

الدول القومية أم الدول المتعددة الجنسيات ؟

نشأ اهتمام جديد بالأهمية الثقافية للحدود السياسية من الملاحظة التي مفادها أن الحدود ليست مجرد أدوات تقنية تستغلها الدولة ، بل هي أيضاً مكونات الهوية (الوطنية) ووسائل القوة التي تُستخدم في "تجنيس" الأمم كأفراد ، أي أنها عناصر رئيسية في صنع الفخ الإقليمي . ويشير معظم منظري القومية إلى أهمية الإقليم والحدود في بناء المجتمعات الوطنية وصور ماضيها وحاضرها ومستقبلها . وبالنسبة لبعض المؤلفين ، فإن **القومية هي عملية لصيانة الحدود وخلقها** (كونفيرسي، 1995) بينما يزعم آخرون بشكل عام أن الوعي الإنساني والتنظيم الاجتماعي مشروطان بالإقليم والحدود (م. أندرسون، 1996) وتستغل القومية التي تروج لها الدولة التاريخ والإقليمية لجعل هذه الحدود تبدو طبيعية .

إن تاريخ الحدود يشكل عنصراً رئيسياً في الخيال الجيوسياسي لمعظم الدول (رادكليف وويستود، 1996: 57). ويستخدم التاريخ والإقليمية في كل من بناء وإعادة إنتاج الإقليم والمواطنين ، حيث يُفهم هؤلاء المواطنون - أو مؤسسات الدولة التي تميل إلى تمثيلهم - على أنهم يشكلون "الأمة" . والأمة ليست وحدة سياسية فحسب ، بل إنها أيضاً نظام ثقافي للدلالة . والدولة التي تنجح في إعادة إنتاج نفسها كأمة لا بد أن يكون لديها ممارسات رمزية ومؤسسية محددة لسرد وإضفاء الدلالة وإضفاء الشرعية على الأمة والإقليم المحدود الذي تحتله . وفي هذا السياق ، تصبح الحدود جزءاً من الطرق التي يحاول بها الناس فهم العالم على كافة

المقاييس المكانية . **والحدود لا تقسم فحسب ، بل تحدد أيضاً وتنظم العمل الاجتماعي** . وهي في واقع الأمر "قوى عاملة" (ري، 1998).

إن أحد المظاهر الإيديولوجية المهمة للفخ الإقليمي هو فهم "الثقافات الوطنية" كونها ظواهر متجانسة متماسكة بحيث تصبح المنطقة والخصوصية مكونات "طبيعية" للثقافات . وبالتالي تصبح الحدود جزءاً لا يتجزأ من فهم "الثقافة الوطنية" ذاتها ، ومشكلة خاصة لأولئك الذين يسكنون الأراضي الحدودية أو يعبرونها كمهاجرين أو لاجئين أو منفيين . ومع ذلك ، كانت الثقافات دائماً قائمة على تبادل الأفكار والابتكارات المادية ، وكانت التدفقات الثقافية هي التي جذبت الأمم معاً (فيدرستون، 1995). كما تتغير الثقافات الوطنية بشكل دائم : حيث تنتج الأجيال الجديدة مشاركات وطنية جديدة ، وتدمجها مع "التقاليد" وقد تولد وجهات نظر حول الأرض والحدود والهوية تختلف بشكل كبير عن وجهات نظر الأجيال السابقة (باسي، 1996). إن هذه الديناميكية تؤكد مرة أخرى كيف أن الهويات الجماعية القائمة على ثقافات محدودة ليست طبيعية ولكنها تنشأ في سياقات محددة واستجابة لقوى معينة .

ومن ثم فإن "الهوية الثقافية" هي مسرح وهدف الصراعات السياسية (كوهين، 1998: جاكسون وبيروز، 1993) ولتأخذ مثلاً واحداً فقط ، ففي البوسنة ، على سبيل المثال ، يتعلم الأطفال المسلمون والكروات والصرب "حقائقهم" الخاصة عن التاريخ الوطني . ومن ثم ، فإن جافريلو برينسيب ، الصربي البوسني الذي أطلق النار على الأرشيديوق فرانز فرديناند في سراييفو وأشعل فتيل الحرب العالمية الأولى ، هو "بطل وشاعر" بالنسبة للصرب ، و"قاتل" بالنسبة للكروات ، و"قومي" بالنسبة للمسلمين البوسنيين (هيدجز، 1997).

إن العالم المعاصر يضم مئات المجموعات العرقية القومية ؛ وتشير بعض التقديرات إلى وجود ما يصل إلى 5000 من هذه "الأمم" . وهي تتعايش في نحو 200 دولة محدودة تمثل مجموعة واسعة من الاختلافات الداخلية في الثقافات "القومية" والاقتصاديات والهويات وخلفيات السكان . وفي أقل من 20 دولة ، تشكل الأقليات أقل من 5% من السكان . وهذا يشير إلى أنه حتى لو كانت محاولة دمج الهوية الوطنية والدولة الوطنية هي الدافع الرئيسي في التاريخ الأوروبي والعالمي ، فإن معظم الدول الحديثة هي دول متعددة الجنسيات ومتعددة الثقافات (شايفر، 1997؛ سميث، 1995). ونتيجة لهذا فإن العديد من المجموعات الاجتماعية في أوروبا وأماكن أخرى تعد نفسها "أمماً" وتناضل من أجل تقرير المصير أو دولة خاصة بها . وفي بعض الأماكن تحدث هذه العملية سلمياً (اسكتلندا) ؛ وفي سياقات أخرى ، كان العنف جزءاً من العملية (بلاد الباسك ، وأيرلندا الشمالية ، وكردستان ، وإسرائيل) ؛ وفي الحالات القصوى كانت النتيجة حرباً أهلية مروعة (سيراليون ، وتيمور الشرقية) . وهذا يشير إلى أن الأراضي والحدود ما تزال حيوية في الخيال الوطني والرمزية والبلاغة .

في حين أن العالم المعروض في الخرائط غالباً ما يكون غير تاريخي ومستقر ، فإن الصراعات التي اندلعت بعد الاستعمار هي التي تمنح الخريطة الجيوسياسية الحالية الكثير من ديناميكيتها ، وخاصة داخل الحدود القائمة . وفي حين كانت النزاعات الحدودية الدولية بين الهند وباكستان وبين إثيوبيا وإريتريا مؤخراً واضحة جداً في وسائل الإعلام ، فإن معظم النزاعات الحدودية في الواقع تحدث في الوقت الحاضر داخل الدول . فمنذ عام 1995، كان هناك صراع واحد أو صراعان فقط سنوياً بين الدول ، في حين كان هناك حوالي 25 إلى 30 صراعاً داخل الدول . في أفريقيا ، على سبيل المثال ، تحدث أغلب الصراعات داخل الحدود الاستعمارية القائمة (بيجر، 1995؛ شابيرو، 1999). وفي حين تحدث الصراعات بين الدول الآن بشكل رئيسي في بلدان العالم الثالث الفقيرة ، فإن القومية وأشكال الهوية وحتى الرموز الوطنية أصبحت

موضع نزاع متزايد في أغلب الدول المعاصرة . كما أن "الأمم الأولى" في مختلف أنحاء العالم تشكل أمثلة جيدة للتحديات الداخلية للحدود .

ففي كثير من الأحيان ، تدعم هذه الأمم القيم البيئية ، والحياة المجتمعية التقليدية والهويات ، وحقوق الناس في الأرض والأقاليم القديمة ، وتكافح من أجل تحويل التشريعات والحكم الإقليمي الذي أنشأته الجماعات الوطنية المهيمنة . وقد تتخطى مصالحها أيضاً حدود الدولة القائمة - غالباً باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة . كما يتساءل النازحون والمهاجرون عن أهمية الحدود والنظام الإقليمي و"الثقافي" الذي يركز على الدولة . لقد أدى التفاعل المتزايد بين الدول إلى خلق "آلة حركة دائمة" حيث يعبر اللاجئون والمهاجرون والسياح الحدود وينشئون شبكات من المحليات العابرة ، وهي الأماكن التي تتجمع فيها العمليات التي تحدث من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي (أبادوراي، 1996).

إن فصل الناس عن "ثقافتهم الأصلية" من خلال النزوح أو التهجير الجسدي - **فرض "ثقافة أجنبية" استعماريًا** - كان أحد أكثر التجارب تكويناً في هذا القرن ، ويقدر عدد اللاجئين وحدهم بنحو 60-100 مليون شخص منذ الحرب العالمية الثانية (بامر، 1994). وفي حين كان اللاجئون في نهاية الحرب العالمية الثانية من الأوروبيين في الغالب ، فإن هذه المجموعة أصبحت غير متجانسة بشكل متزايد اليوم ، والمجموعات الرئيسية الآن هي لاجئون من أفغانستان وإيران والبوسنة وبعض الدول الأفريقية . وتشير إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد طالبي اللجوء واللاجئين والنازحين بلغ أكثر من 22 مليوناً في عام 1998. في حين تتحدى الضغوط من أجل التحول النظام الإقليمي القائم ، تكافح الدول للحفاظ على أراضيها وهوياتها الوطنية المحدودة ، والسيطرة على المعارضة أو تهيمشها أو تدميرها (شابيرو وألكر، 1996).

توجد استراتيجيات مختلفة لتعزيز التكامل الاجتماعي ، مثل الاستيعاب الذي تشجعه الدولة ، وأشكال مختلفة من الاستقلال الاجتماعي والثقافي والاستيعاب اللغوي للأقليات (نايت، 1985) . تُظهر إحصاءات منظمة العفو الدولية أن العنف الرمزي ليس فقط بل والعنف الجسدي أيضاً أداة مستخدمة كثيراً في السيطرة على الإقليم : في عام 1998، تم انتهاك حقوق الإنسان في 142 ولاية ، ووقعت جرائم قتل سياسية في 47 ولاية واعتقل أشخاص في 78 ولاية بسبب آرائهم . وبالنسبة للعديد من هياكل السلطة في الدولة التي تهيمن عليها الأمة الأغلبية ، يتم تجاهل وجهات نظر الأمم والشعوب الأخرى داخل حدود الدولة ، وإنكارها وقمعها . إن العديد من الدول تواجه صعوبة في الاعتراف بأنها ليست الدول القومية التي تصورها وأساطيرها ، بل هي دول متعددة الجنسيات ومتعددة الثقافات تضم أنواعاً مختلفة من الشعوب والآراء .

الحدود في عالم متحول

لا يمكن لأي مناقشة معاصرة للحدود بين الدول أن تتجنب تناول **العولمة** ، لأن هذه العملية تتضمن **"عبور الحدود" وطمس التصنيفات المكانية بين "نحن" و"هم"** (أندرسون وأودود، 1999). ولا يوضح المؤلفون دائماً ما إذا كانوا يتحدثون عن عولمة المؤسسات (الاقتصاد، والثقافة) ، أو الوعي ، أو شبكات الاتصال . وتشير التعليقات الأخيرة إلى أن التعريف المرضي يجب أن يستوعب عناصر مثل الامتداد (تمديد الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية)، والكثافة ، والسرعة ("التسريع") والتأثير (هيلد وآخرون، 1999: 15). إن كل هذه العناصر تعني أن الحدود بين الشؤون المحلية والشؤون "العالمية" أصبحت غير واضحة على نحو متزايد ، الأمر الذي يشكل تحدياً لأحد الافتراضات الرئيسية للفخ الإقليمي (ينظر روزيناو، 1997).

ومع ذلك ، فمن المفيد أن نميز بين النسختين "القوية" و "الضعيفة" من أطروحة العولمة اللتين تنطويان على وجهتي نظر مختلفتين بشأن مستقبل الدولة والحدود (أندرسون وأودود، 1999). ويركز أنصار **النسخة القوية في المقام الأول على الاقتصاد والتكنولوجيا ، مع التركيز الثانوي على الثقافة** . ويُنظر إلى الدول على أنها أقل أهمية من الشركات العابرة للحدود الوطنية أو الحركات الاجتماعية والمجتمعات التي لا تحترم الحدود . وهذه النظرة تقلل بشكل خطير من شأن العنصر الثقافي الذي يعمل بمثابة "غراء" مهم في الفخ الإقليمي . في فنلندا ، على سبيل المثال ، يُنظر إلى نجاح شركة نوكيا في أسواق الهواتف المحمولة المتوسعة ليس فقط كونه قصة نجاح دولية بل وأيضاً قصة نجاح وطنية ، تلهم الفخر الفنلندي .

وعلى هذا النحو فإن العامل الذي يفرغ الفخ الإقليمي من معناه الاقتصادي يعمل على تقويته من معناه الرمزي أو الثقافي . وهذا يشير إلى أن العولمة ربما تكون قد غيرت ولكنها لم تقلل بشكل حتمي من أهمية الحواجز الثقافية أو القضائية (ينظر كوهين، 1998). ويرى معظم أنصار هذه الأطروحة القوية أن الحدود هي كيانات ثابتة ، وأن الإقليمية أو السيادة من حيث الجوهر ، أي أنهم يعتمدون على اللغة الحديثة للجغرافية السياسية التقليدية . ومن ثم فإن الحدود تُفهم كونها خطوطاً تقسم الكيانات الاجتماعية ، وليس كونها تشكيلات وعمليات خطابية تترسب في الممارسات الاجتماعية والثقافية لهذه الكيانات ذاتها (باسي، 1998). إن المؤلفين مثل أوماي (1995) يستخدمون أفكار العالم بلا حدود كاستعارات تصوّر حالة الليبرالية الاقتصادية والرأسمالية المتوسعة ، بدلاً من مناقشة الحدود الملموسة للدولة . وعلى هذا النحو فإنها "استعارات كبيرة" (بارنز ودنكان، 1992) لأنها تغير الخطاب المستخدم في البحث .

يرى "المتشككون" أن التدويل أكثر أهمية من العولمة (أندرسون وأودود، 1999؛ هيلد وآخرون، 1999). وبالنسبة لهم ، ما تزال الدولة هي السياق الرئيسي الذي ينظم فيه الناس حياتهم اليومية (هيرست وتومسون، 1996). وعليه ، فإن الدول الإقليمية لا تذبل ولكنها تعمل ببساطة في سياق عالمي ديناميكي . وعلاوة على ذلك ، لا تمثل العولمة نهاية التمييزات والاختلافات الإقليمية ، بل تمثل تأثيرات جديدة على الهويات (الاقتصادية) المحلية وقدرات التنمية (أمين وثريفت، 1995). والسؤال النهائي هو ما هو التوازن الذي سوف يكون بين الأسواق والدولة في الأنظمة الناشئة للحكومة العالمية ؟

أما فيما يتصل بالمعاني المتغيرة للحدود ، فإن أحد الأجزاء المهمة في خطاب العولمة كان ظهور خطاب محدد يشكك من حيث المبدأ في صورة النظام الإقليمي الثابت ، والفخاخ والحدود الإقليمية القائمة . وكان لكاستلز تأثير كبير في توفير استعارات وحجج مكانية للمناقشات الحالية . إن فكرته عن فضاء التدفقات تعني ضمناً تراجع قوة السيادة وتحدي الهويات الوطنية والحدود الوطنية (كاستلز، 1989). ومن المفاهيم الأخرى المستخدمة على نطاق واسع والإقليمية وإعادة الإقليمية ، التي مأخوذة من دولوز وغواتاري (1984) ، اللذين استخدمهما لوصف آثار الرأسمالية على الأنظمة الثابتة السابقة للطبقة والقرابة والفضاء .

كانت هذه المفاهيم مهمة بالنسبة للجيوسياسيين النقيدين وعلماء العلاقات الدولية الذين قاموا بتحليل الممارسات التمثيلية التي كانت مخفية في بناء الفخ الإقليمي . وقد لاحظوا أهمية ممارسات رسم الحدود المستخدمة في تحديد الهوية والقومية والتهديدات (Ó Tuathail and Dalby, 1998) لم يكن استعارة "عبور الحدود" أكثر وضوحاً في أي مكان من الخطابات حول الفضاء الإلكتروني وتأثيراته على تحديد المكان الحالي . وقد قيل إن المساحات الافتراضية سوف تؤدي إلى ظهور جغرافيات عالمية جديدة من شأنها أن تغير طرق تفكيرنا ، وطبيعة الجنسية ، وأشكال المجتمعات وهوياتنا ذاتها . (Turkle, 1996: 9)

وبالمثل ، يُنظر إلى الفضاء الإلكتروني على أنه مسرح رئيسي محتمل لتراكم رأس المال (Sassen, 1999). **إن الفضاء الإلكتروني يتيح أيضاً إنشاء مجتمعات هوية** ، وهي مجتمعات غير مقيدة إقليمياً وقد

تتحدى الفخ الإقليمي الذي تفرضه الدول القومية القائمة . ولقد كان الإنترنت أداة مهمة للحركات الاجتماعية (على سبيل المثال ، الأمم الأولى) التي تعمل داخل الدول وعبر الحدود (روتليدج، 1998) . ويشعر القادة في العديد من الدول (على سبيل المثال ، اليابان وسنغافورة) بأن الفضاء الإلكتروني قد يهدد هوياتهم الثقافية ، ولذلك كانوا مترددين في تمكين مواطنيهم من الاتصال بالإنترنت على الإطلاق (ستراتون، 1997) . وهذا يوضح أن دور المؤسسات التقليدية / الجديدة التي تتحكم في الإقليمية / الحدود والتنشئة الاجتماعية الوطنية وتعيد إنتاجها سوف يظل قوياً .

ففي فنلندا ، على سبيل المثال ، يبلغ عدد الهواتف المحمولة نحو 75 لكل 100 نسمة ، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم ، كما تشكل روابط الإنترنت جزءاً من الحياة اليومية لنحو ثلث السكان . ولكن هذه الروابط لم تؤد إلى اختفاء الحدود الوطنية . ففي حين تعمل الأجهزة الجديدة على "ربط الناس" - حتى عبر الحدود الوطنية - فإنها لا تغير بالضرورة محتوى خطابات التنشئة الاجتماعية والهوية الوطنية ، كما أنها لا تزيل تماماً العناصر الإقليمية من الصحافة أو الفضاء الإعلامي أو التشريع . كما ظلت الممارسات العسكرية والسياسة الخارجية وأنظمة حراسة الحدود على حالها ، حتى وإن كان السياق الإقليمي الآن لا يقتصر على الدولة الفنلندية فحسب ، بل يشمل أيضاً الاتحاد الأوروبي (باسي، 1998).

وقد تخلق التكنولوجيا الجديدة أيضاً حدوداً جديدة . فقد تستخدم الفضاء الإلكتروني في إعادة تحديد الحدود الإقليمية وبناء صور "الحدود الطبيعية" ، و"نحن" والأعداء ، كما هو واضح في الصراعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا (كامبل، 1998) . ومثل العولمة ككل ، تنتج التكنولوجيا الجديدة أيضاً عدم المساواة : فليس كل شخص قادراً على تحمل تكاليف الأجهزة التكنولوجية الجديدة . في العديد من البلدان في أفريقيا وآسيا ، على سبيل المثال ، فإن انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وانعدام الاتصالات الهاتفية بين الناس العاديين يجعلان من معظم الرؤى المثالية لقوة الفضاء الإلكتروني العالمي سخرية . ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، فإن 2.4% فقط من سكان العالم استخدموا الإنترنت . وكما لاحظ أوتو ثايل ودالبي (1998: 13)، فإن الأمة الرقمية قد تتعدى حدود الدولة ولكنها ستظل "الموطن" الافتراضي لجزء صغير من النخبة من إجمالي سكان العالم .

هل تختفي الحدود ؟

تظهر التحليلات السابقة أن هناك وجهات نظر مختلفة للغاية حول الأدوار الحالية للحدود . وتستند هذه الآراء ،

أولاً، إلى أطر نظرية ومفاهيمية متباينة تُستخدم في تفسير معاني العولمة والسيادة .
ثانياً، تشير إلى أن الحدود لها وظائف عديدة : فهي عناصر في الحوكمة الدولية ، وأدوات للسياسة العامة للدولة والسيطرة الإقليمية ، ولكنها أيضاً مكونات ومتحدون للهويات الاجتماعية القائمة .
ثالثاً، تُظهر التفسيرات المختلفة أن المعرفة والفهم هما فئات موضوعية ، وبالتالي فإن السياقات الاقتصادية والسياسية والثقافية المتغيرة تؤثر على كيفية تشكيل الباحثين للفئات التي يستخدمونها لتفسير التحولات الإقليمية الحالية .

إن الحدود ، واختفائها ، والعولمة أو السيادة تعني أشياء مختلفة ليس فقط للباحثين القادمين من دول مختلفة و"أقاليم أكاديمية" ولكن أيضاً للسياسيين ، والرؤساء الدوليين ، وخبراء الأعمال ، والقادة العسكريين ، واللاجئين والنازحين أو الناس العاديين .

إن الأفكار و"الحقائق" المتعلقة بالحدود أو الدولة القومية هي في حد ذاتها نتاج لخطابات متنازع عليها . وكثيراً ما تكون المعاني المرتبطة بالحدود تعبيرات عن إيديولوجيات وخطابات مختلفة للسلطة . وكثيراً ما يكون لدى أعضاء النخبة أهدافاً متضاربة فيما يتعلق بالحدود . وفي حين قد يكافح الفاعلون الاقتصاديون لتعزيز الأنشطة عبر الحدود ، فإن الفاعلين العسكريين والسياسيين يحاولون عادة إبقاء الدولة وأدوات العنف والروايات عن "الأمة المهددة" في العمل (باسي، 1998). وتثير الرؤى المتنازع عليها السابقة سؤالاً خطيراً حول ما إذا كانت الحدود تختفي حقاً ، أو ما إذا كانت تصوراتنا غير كافية لفهم أدوارها المعقدة الحالية ؟ ومن الواضح أننا نتحرك نحو وضع حيث تصبح الحدود الحصرية للدولة ، على الأقل في بعض المناطق، **مسامية** . إن التفاعل المتزايد عبر الحدود والإقليميات الفرعية والإقليمية الجديدة التي تتشكل فوق الدولة تؤدي إلى **تغيير "الأراضي الحدودية المنعزلة" المغلقة سابقاً إلى "أراضي حدودية مترابطة" وربما أخيراً إلى "أراضي حدودية متكاملة" (مارتينيز، 1994).** إن التشابه المفترض بين السلامة الإقليمية والوطنية أصبح إشكالياً بشكل متزايد ، والإقليم كمصدر للولاء والهوية منفصل بشكل متزايد عن الإقليم كموقع للسيادة وسيطرة الدولة . من ناحية أخرى ، يشير العدد المتزايد باستمرار من الدول والحدود إلى اتجاهات معاكسة تماماً لأفكار اختفاء الحدود . **إن ظهور دول جديدة لا يعني أن حدودها يجب أن تكون مغلقة .** إن معظم الحدود المعاصرة لا تشير إلى الحدود حيث "تنتهي السياسة لأن المجتمع ينتهي" (باليار، 1998: 220). لقد زاد التعاون عبر الحدود خلال فترة ما بعد الحرب بأكملها ، وخاصة في منطقة الاتحاد الأوروبي الحالية . ولكن بعض الحدود أكثر انغلاقاً من غيرها . وقد تصبح التقسيمات المكانية الناشئة الجديدة ، مثل "أوروبا الحصينة" الاقتصادية والمؤسسية (!) أو على نطاق مكاني أوسع ، **أفكاراً جيوسياسية مثل "صراع الحضارات" أدوات للإقصاء** **وأساساً لصور جديدة للتهديد ضد الغرباء** (باسي، 2001). **إن المناقشات حول العولمة والحدود تجبرنا على التفكير في الروابط بين الإقليم والمجتمع السياسي والديمقراطية .**

ومن المرجح أن تنطوي المجتمعات الديمقراطية في المستقبل على زيادة الانفتاح والمسامية للحدود . على سبيل المثال ، من المرجح أن يتم التفاوض وإعادة التفاوض على العلاقات بين المواطنة والسيادة ، والهوية الوطنية والمجتمع السياسي ، والنظام الثقافي والتدفقات العالمية . وإذا كانت الأمم "مجتمعات متخيلة" ، فإن الخيال نفسه ، كما يزعم أبادوراى (1996) ، هو الذي سيحملنا إلى ما هو أبعد من الأمة ، حتى ولو لم يستسلم "الخيال الوطني" المعاصر بعد لظهور المطالبات غير الوطنية أو العابرة للحدود الوطنية أو ما بعد الوطنية بالولاء والهوية . ولا يوجد سبب يدعونا إلى افتراض أن الحدود الأخلاقية أو حتى مفاهيم "الوطن" و"الأمة" يجب أن تتداخل مع حدود مصائدنا الإقليمية في العالم الحالي (أجنو وكوربريدج، 1995). فعلى سبيل المثال ، "يتجاوز" نشطاء السلام والنسويات والمدافعون عن البيئة والحركات المناهضة للرأسمالية بشكل متزايد حدود الدولة في حججهم وأنشطتهم . وعلى نحو مماثل ، **تُظهر المشاكل البيئية مدى نفاذية الحدود : فالمجتمع المحفوف بالمخاطر لا يعرف حدوداً وطنية** (كويلز، 1996؛ لاش وأوري، 1994).

التحديات المستقبلية لدراسات الحدود

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البحث العلمي هو تطوير تصورات جديدة للمعاني المتغيرة للحدود . وتُظهر الدراسات المزدهرة حول أدوار الحدود والتعاون عبر الحدود والإقليمية عبر الحدود في أوروبا وأماكن أخرى **أن الحدود والهوية والمواطنة ما تزال مهمة وستوفر مادة موضوعية مهمة لعلماء الحدود** . وفي هذا السياق ، يتسرب السياسي حتماً إلى الاقتصاد والثقافة والإقليمية . ولا ينبغي النظر إلى الحدود كونها خطوطاً إقليمية ثابتة ، بل ينبغي فهمها من منظور اجتماعي ثقافي أوسع . ويحتاج الباحثون إلى

التأكيد على الإنتاج الاجتماعي وإعادة الإنتاج اليومي للأراضي والحدود ، ومعانيها الرمزية في الخطابات والممارسات المؤسسية التي تحدثت على جميع المقاييس المكانية .

الحدود عبارة عن عمليات ثقافية ، فهي رموز ومؤسسات تنتج التمييز بين المجموعات الاجتماعية وتنتجها . وكونها مؤسسات وخطابات ، فإن الحدود "منتشرة" في كل مكان في المجتمع ، وليس فقط في المناطق الحدودية . وبالتالي ، فإن الحدود هي جزء من المشهد الخطابي للقوة الاجتماعية التي توجد في العديد من الممارسات والخطابات الاجتماعية في مجالات الاقتصاد والإدارة والتشريع والثقافة . وهذا هو السبب في أن الحدود لا تختفي حتماً عندما تتغير بعض الهياكل والممارسات - على سبيل المثال ، في مجال الاقتصاد - نتيجة للعولمة . وإلى الحد الذي نمتلك فيه شبكات القوة الاجتماعية ، سيكون لدينا حدود .

الحدود التي تخلقها الدول لم تعد الحدود الوحيدة التي تهم ، حيث يتم إعادة تحديد حجم الدولة من أعلى من خلال عمليات العولمة ومن أسفل من خلال التشغيل اليومي لتدفقات الشعوب والأفكار والسلع . يجب أن نكون حساسين أيضاً لمطالبات الحدود والتمثيلات التي تقدمها المجموعات الاجتماعية على مستويات فوق الدولة ودونها . إن هذه التغيرات تفرض تحديات على سياسات الحدود ، أي إنتاج وإعادة إنتاج الحدود المادية والرمزية في حياة المجتمع ، حيث لم تعد الأمة والدولة ، على سبيل المثال ، تتناسبان تماماً مع الفخ الإقليمي . كل هذه العمليات هي تعبيرات عن حقيقة مفادها **إن الدول وهوياتها لا تنتهي أبداً ككيانات ، بل هي عمليات ومشاريع مستمرة** (كامبل، 1992). وهي تجبر العلماء على التفكير في الكيفية التي تعبر بها المعاني والتأويلات المرتبطة بالحدود في عمليات بناء الدولة والأمة عن أيديولوجيات الدولة ، وردود الفعل تجاه الثقافات الجيوسياسية والمظاهر الطبيعية الاقتصادية والتفسيرات المحلية الشعبية .

إن الحدود موجودة في الأيقونات الوطنية (الأعلام ، وشعارات النبالة ، والتمائيل) ، والاحتفالات ، والاستعراضات العسكرية ، والأدب ، والأغاني والفولكلور ، والكتابات على الجدران ، ومواقع المعارك والمظاهر الطبيعية التي تشير جميعها إلى الهوية الوطنية وترمز إليها . يتعين على علماء الحدود تحليل كيفية اكتساب هذه الأفكار أهميتها في تشكيل الكيانات الإقليمية والهويات المكانية للناس . ولذلك ، يحتاج الباحثون إلى استخدام العديد من أنواع المواد بشكل نقدي : الخطابات الإعلامية (التلفزيون ، والأفلام ، والصحف) ، ومظاهر الثقافة "العالية" والشعبية ، والمواد التعليمية ، وما إلى ذلك . ومن بين الموضوعات المهمة لدراسات الحدود تحليل الأشكال السياقية للتنشئة الاجتماعية الوطنية (باسي، 1996؛ رادكليف وويستود، 1996). ويشمل هذا الموضوع جغرافيا سياسية نقدية للمؤسسات التي تحافظ على الحدود : المجمع الصناعي العسكري ، والدين ، والتعليم ، والعنصرية ، والسياسات الخارجية والأمنية ، على سبيل المثال . وكلها عناصر حاسمة في بناء جغرافيات الإدماج والاستبعاد .

لقد ارتبط الأمن ارتباطاً وثيقاً في السرديات الوطنية بالهويات السياسية الوطنية التي يتم تمثيلها على أنها تعتمد على بناء الحدود مع الآخر . وفي عالم السياسة الخارجية المتغير بسرعة ، تحاول نخب الدول إعادة تعريف الإقليمية والسياسة الخارجية / الأمنية والهوية - غالباً في شكل صور جديدة للتهديد . لذلك ، يتعين على الباحثين أن ينتبهوا إلى تحليل كيفية حدوث شرعية الحدود وإنتاج معانيها الاجتماعية والثقافية . الحدود موجودة معنا ليس أقلها لأنها جزء من الهويات الاجتماعية وتكوين الإقليم والمكان (ماسي وآخرون، 1999). إن وظائفها ومعانيها السياقية تعني أننا لا نستطيع أن نلغيها ، كما يبدو أن بعض منظري العولمة يشيرون . إن الحدود والهويات والاختلافات تشكل "مساحة الوكالة" ، وطريقة المشاركة التي نتصرف من خلالها كمواطنين في السياسات المعقدة التي ننتمي إليها (يوفال ديفيس، 1997). وهذا لا يعني أن هويات الأشخاص أو الأماكن نقية وثابتة .

فالهوية هي نتيجة لعدد لا يحصى من التفاعلات التي تحدث "داخل" (ومع الخارج) في مساحة لا يتم تحديد حدودها بوضوح (موفي، 1994). وهذا يعني أن **الحدود** لا تتمتع بأي جوهر عالمي ولا تمثل "حقائق" دائمة ، بل هي هياكل اجتماعية ، ونتائج للصراعات وعلاقات القوة . بالتالي فإن الحدود هي مساحة للصراع ومنطقة للتفاوض والتأمل (ماسي، 1995) . لذلك ، يضطر الباحثون إلى التفكير في المفارقات والتناقضات والتباينات التي تختبئ في ممارسات وروايات الحدود والهويات والإقصاءات . ومن المهم تحليل من يبني **الممارسات والروايات المهيمنة حول الحدود** ، وعلى "نحن" والآخرين ، ولماذا وكيف وفي أي ممارسات مؤسسية يتم إعادة إنتاج هذه السرديات . يحتاج علماء الحدود إلى التفكير في المكونات البنيوية والأيدولوجية لتشكيل الحدود بينما يتعين عليهم أيضاً أن يكونوا حساسين للإثنوغرافيا في الحياة اليومية ، حيث يتم إعادة إنتاج الحدود في نهاية المطاف .